A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/7/Add.7
20 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل

التقرير الثامن للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الوارد في الوثيقة A/53/573. وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مقدم من خبيرين مستقلين، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٢ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (A/53/662). وفي سياق نظرها في التقريرين، التقت اللجنة الاستشارية بوكيل الأمين العام لإدارة الشؤون التنظيمية وممثلين آخرين للأمين العام، قدموا لها معلومات إضافية.

٢ - وترحب اللجنة الاستشارية بتقديم التقرير المرحلي العاشر وتقرير الخبيرين المستقلين، وتثني على الأمين العام والخبيرين لما اتسم به تقريرهما من سلاسة في الشكل ووضوح في المضمون والبنية تسهيلا على القارئ. ويتضمن التقرير المرحلي العاشر وصفا عاما لحالة النظام من ناحيتي إعداده وتنفيذه، ووصفا لبرنامج العمل على مدى العامين المقبلين مقرونا بتقديرات منقحة للميزانية؛ ويحتوي أيضا على معلومات عن الأنشطة المضطلع بها في الفترة المنقضية منذ تقديم التقرير المرحلي التاسع عن النظام (A/52/711). ويستعرض التقرير أيضا الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ومجلس مراجعي الحسابات والخبيرين المستقلين.

٣ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها الخبيران المستقلان. وقد خلصا في الدراسة الإدارية التي اضطلعا بها إلى عدة نتائج منها أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل مصمم جيدا كنظام فعال للتطبيقات الحاسوبية، وأنه يُستخدم بشكل مرض من قبل عدد كبير من المستعملين من ذوي الاهتمامات الموضوعية المتباينة (الفقرة ٢٣٦)؛ وأنه لا يوجد في الوقت الحاضر برنامج حاسوبي تجاري يتيح لقاعدة البيانات الإدارية والعملية للأمم المتحدة نطاقا وافيا من التكامل

231198 231198 98-36639

مثلما يتيحه هذا النظام (الفقرة ٢٣٧)؛ وأن أحد المنجزات الكبيرة للنظام هي نجاته من الفشل الذي تعرضت له مبادرات مماثلة أخرى كثيرة في مجال إدارة المعلومات/تكنولوجيات المعلومات في أماكن أخرى (الفقرة ٢٤١)؛ وأن وضع النظام وتنفيذه أنجز بين فريق صغير العدد نسبيا (الفقرة ٢٤٢)؛ وأنه لأول مرة، في غضون عقدين أو ثلاثة عقود، أصبحت قواعد تشغيل النظم الإدارية، ونظم الموارد البشرية، والنظم المالية في الأمم المتحدة موثقة بشكل واف (الفقرة ٢٤٣)؛ وأن مستوى الاستثمار في النظام الذي بلغ حتى الآن ٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة هو مستوى معقول بالقياس إلى النواتج المتولدة عنه (الفقرة ٢٤٦). وحدد الخبيران أيضا بعض المشاكل المتصلة بإدارة وتنفيذ النظام (انظر على سبيل المثال الفقرات ١٧، و ٢٠-٢٢، و ٤٦، و ٧٨، و ٨٣-٨٥ من دراستهما).

٤ - ودرست اللجنة الاستشارية رد الأمانة العامة على جميع التوصيات الإحدى عشرة الواردة في دراسة الخبيرين، بما في ذلك أساس المطالبة بموارد لتنفيذ المشروع إلى أن يفرغ من إكماله في سنة ٢٠٠٠. ولاحظ الخبيران في الفقرة ٢٦٦ من الدراسة أن أكثر المسائل حساسية واستنفارا التي تواجهها الأمانة العامة فيما يتعلق بالنظام تتمثل في تحقيق شكل مقبول لتنفيذه في معظم المكاتب البعيدة عن المقر في غضون عام ١٩٩٩. وعليه، اتجهت الدراسة إلى إعطاء أولوية إلى مسألة تنفيذ النظام في هذه المكاتب، وتتصدى التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ لهذا الهدف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من جملة المبلغ الإضافي المطلوب للنظام وقدره ٩,٥ مليون دولار، يتصل ٦,٥ مليون دولار منها بصورة مباشرة بتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب البعيدة عن المقر.

٥ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تنفيذ جميع توصيات الخبيرين بما فيها التوصيات المتعلقة بالهياكل الأساسية الملائمة لتكنولوجيا المعلومات، ووضع إطار للتشغيل الطويل الأجل والإدارة المشتركة بين الوكالات. وأفاد وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون التنظيمية اللجنة بأن المقترحات المتعلقة بالإدارة المشتركة بين الوكالات ستقدم إلى اللجنة الاستشارية لاستعراضها. ولاحظت اللجنة أنه بعد أن يجري تركيب النظام في المكاتب البعيدة عن المقر، ينبغي أن تولى الأولوية لإنشاء إمكانية الوصول عن بُعد، ولاحتياجات عمليات حفظ السلام وأيضا لاحتياجات المحاكم. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام في تقريره المرحلي المقبل عن النظام، وكذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ معلومات عن الاحتياجات اللازمة لجعل نظام المعلومات الإدارية المتكامل نظاما ميدانيا، كما هو نظام للمقر، وأن يبين الآثار المترتبة على ذلك. وتحيط اللجنة بملحوظة الأمين العام الواردة في الفقرة ٦٣ من المرفق الأول للتقرير المرحلي العاشر، التي تحبذ الأخذ بفكرة الاتصال عن بُعد بالنظام، بالنظر إلى انخفاض قيمة الاستثمار المطلوب لها، بالمقارنة بالبديل المتمثل في الاستعانة بتطبيقات إدارية معقدة في مراكز العمل.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تعليقات الخبيرين المستقلين الواردة في الفقرة ٢٥١ من الدراسة بشأن الفكرة التي دأب ممثلو الوكالات المعنية على استحضارها ومؤداها أن البرامج المتاحة تجاريا تشكل اختيارا سليما وأقل كلفة بالمقارنة بتكييف نظام المعلومات الإدارية المتكامل لاحتياجات وكالاتهم. وقد أفيدت اللجنة الاستشارية في الاجتماعات التي عقدتها مؤخرا مع ممثلي الوكالات المتخصصة بأن أحد نواقص

تكييف النظام لاحتياجات هذه الوكالات مرجعه أنه غير ذي وجهة ميدانية بالقدر الكافي، وأن تكلفة تكييفه أعلى من خيار اللجوء إلى البرامج المتاحة تجاريا (انظر A/53/7، الفقرات ٧١ إلى ٧٣). وترى اللجنة أن الدول الأعضاء تستطيع أن توفر ملايين الدولارات لو تسنى للأمم المتحدة والوكالات التابعة لها استخدام أنواع مشتركة من نظم المعلومات الإدارية في أعمالها المتعلقة بالموظفين وبالشؤون المالية والشؤون الإدارية الأخرى.

٧ - ورهنا بما سبق، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة باعتماد التوصيات الواردة في دراسة الخبيرين المستقلين. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في ثنايا تقريره المرحلي الحادي عشر عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل معلومات تفصيلية عن تنفيذ توصيات الخبراء.

٨ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٢ إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي العاشر خطة عمل مفصلة وأن يبين المستوى النهائي للموارد المطلوبة لحل جميع المشاكل المعلقة حتى يمكن تشغيل النظام تشغيلا كاملا، واضعا بعين الاعتبار، في جملة أمور، التقرير المقدم من الخبيرين المستقلين.

٩ - واستنادا إلى ما ذهب إليه الأمين العام، تتمثل الأنشطة الرئيسية المخطط للاضطلاع بها خلال السنتين القادمتين فيما يلي:

(أ) تنفيذ الإصدار ٣ (تطبيقات الخدمات المالية وخدمات الدعم) في جميع المكاتب البعيدة عن المقر باستثناء نيروبي في عام ١٩٩٩، وفي نيروبي في مطلع عام ٢٠٠٠؛

(ب) تنفيذ الإصدارين ٤ (كشوف المرتبات) و ٥ (التطبيقات التشغيلية) في المقر بحلول آب/أغسطس ١٩٩٩، وفي جميع المكاتب البعيدة عن المقر بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

(ج) إكمال ٩٠ تقريرا موجودة حاليا قيد الإعداد، ووضع أكثر من ١١٠ تقارير معيارية إضافية بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛

(د) تضطلع الأمانة العامة للأمم المتحدة بتشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛

(هـ) إنشاء خدمة مشتركة لتشغيل النظام، بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، مع المنظمات المستخدمة الأخرى (رهنا بموافقة مجالس إدارة كل منظمة)؛

(و) تقديم تعزيزات تقنية لتحسين أداء النظام وموثوقيته ومن أجل كفالة مطواعيته لعام ٢٠٠٠؛

(ز) إنشاء برنامج تدريبي مستمر على نظام المعلومات الإدارية المتكامل كجزء من التدريب الشامل للموظفين؛

(ح) إكمال البحث الجاري حاليا لتحقيق إمكانية الوصول إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل عن بُعد باستخدام الابتكارات التكنولوجية الحديثة.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٢ في التقرير المرحلي العاشر والفقرات من ٥٠ إلى ٥٤ من مرفقه الأول أن الأمانة العامة اضطلعت بعدد من التدابير لكفالة توافق النظام توافقا تاما مع عام ٢٠٠٠، وأن هذا العمل ينتظر أن يُنتهى منه خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة أن الأمانة العامة تعمل، كتدبير احتياطي، على كفالة توافق النظام المتوارث لكشوف المرتبات مع عام ٢٠٠٠.

١١ - وتضم الفقرات من ٥٥ إلى ٦٠ في المرفق الأول من التقرير المرحلي العاشر وصفا تفصيليا عن تدريب الموظفين على نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن أنشطة التدريب تأخذ بعين الاعتبار طلب الجمعية العامة ذي الصلة وتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات المراقبة الداخلية.

١٢ - ويقدر الأمين العام التكلفة الإجمالية المنقحة لإعداد المشروع وتنفيذه، على أساس تقرير الخبيرين المستقلين بمبلغ ٧٧,٦ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٩,٥ مليون دولار عن المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة حتى الآن وقدره ٦٨,١ مليون دولار. ومن جملة مبلغ ٩,٥ مليون دولار الإضافي، يرتبط ٦,٥ مليون دولار بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وستكون هناك حاجة للرصيد المتبقي وقدره ٣ ملايين دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٣ - وكما يلاحظ من الجدول الوارد في الجزء الثالث من التقرير العاشر "مسائل الميزانية" فإن الاحتياجات الإضافية الصافية البالغة ٩,٥ مليون دولار تعزى بصورة رئيسية إلى المساعدة العامة المؤقتة (٦,٤ مليون دولار) والخدمات التعاقدية (٥,٩ مليون دولار) وتعكس أيضا أثر الاحتياجات المخفضة للسفر (١,٣ مليون دولار) والتدريب (٠,٧ مليون دولار)، ومعدات الحاسوب (٠,٣ مليون دولار) وبرامجه (٠,٥ مليون دولار).

١٤ - وتعزى الاحتياجات المتزايدة في إطار المساعدة العامة المؤقتة أساسا إلى تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب البعيدة عن المقر، كما هو مشار إليه في الجدول ١، بالمرفق الثالث من التقرير المرحلي العاشر. وتلاحظ اللجنة أن ملاك الموظفين المقترح يشمل ترفيع وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥ لأحد الموظفين للعمل كرئيس لفريق التنفيذ المختص بالمكاتب البعيدة عن المقر، ولا يوجد لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على احتياجات ملاك الموظفين المقترح في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

١٥ - أما المبلغ الإضافي البالغ ٥,٩ مليون دولار للخدمات التعاقدية فسيطلب، كما أشير إليه في الفقرة ٢٧ من التقرير المرحلي العاشر، لإعداد التقارير الإضافية، وأيضا للبنود الخارجة عن النطاق التي قد تنشأ خلال الاختبارات الواسعة المتوقعة للإصدار ٤ (كشوف المرتبات)، بما فيها برامج التحويل، والوصلات البينية، والتقارير وأدوات الرصد، وللإبقاء على أربعة متعاقدين ضمن ملاك الموظفين، لفترة سنة واحدة، لتيسير عملية الانتقال إلى مرحلة اضطلاع الأمم المتحدة بالتشغيل الشامل للنظام، بعد انتهاء فترة التعاقد مع المقاول الرئيسي، كما أوصى بذلك الخبيران المستقلان. وتقدم الفقرات من ٨ إلى ١١ في المرفق الثالث من التقرير المرحلي العاشر معلومات إضافية عن الاحتياجات التقديرية الإجمالية البالغة ٨,٢ مليون دولار المطلوبة للخدمات التعاقدية للفترة من ١٩٩٨ وحتى انتهاء المشروع. ولا يوجد لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الاحتياجات المقترحة في إطار الخدمات التعاقدية.

١٦ - وتوضح الفقرات من ٢٨ إلى ٣٠ في التقرير المرحلي العاشر الاحتياجات المقترحة للسفر والتدريب ومعدات الحاسوب وبرامجه. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذه الاحتياجات.

١٧ - ومع مراعاة التعليقات والملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات المذكورة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على اعتماد مبلغ إضافي قدره ٩,٥ مليون دولار لإكمال نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وبذلك تصل التكلفة الإجمالية لإعداد المشروع وتنفيذه إلى ٧٧,٦ مليون دولار. وسيجرى في سياق تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ النظر فيما إذا كان يلزم تخصيص اعتماد إضافي في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨ - وتشير اللجنة إلى أن الميزانية العادية تشمل اعتمادا قدره ٩,٨ مليون دولار لتشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتوصي اللجنة الاستشارية الأمين العام بأن يقترح، في تقريره المرحلي الحادي عشر بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، خطة تشغيل طويلة الأجل للنظام، يراعي فيها أيضا الحاجة إلى كفالة استكمال النظام وتحديثه وفق آخر ما تتوصل إليه التكنولوجيا من تقدم.

- - - - -